مركز الدراسات وبحوث الدول النامية
CENTER FOR THE STUDY OF DEVELOPING COUNTRIES

شرق أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة

تحولاتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية

تحرير وتقديم
أ.د. مصطفى كامل السيد

أ. ابتسام كامل
د. أيفان أيفيكوفيتش
د. حنان قنديل
د. عدلات عبد الوهاب
د. عزيزة عبد الرزاق
د. علي الصاوي
د. ماجدة صالح
د. مصطفى أحمد مصطفى
د. نورهان الشيخ
د. هويدا عدلي
أ. ولاء حنفي

القاهرة
٢٠٠٤

قضايا التنمية
العدد (٣٠) ٢٠٠٤

شرق أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة

تحولاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية

تحرير وتقديم

دكتور/ مصطفى كامل السيد

المشاركون

أ/ ابتسام كامل
د/ ايفان ايفيكوفيتش
د/ حنان قنديل
د/ عدلات عبدالوهاب
د/ عزيزة عبدالرازق
د/ علي الصاوي
د/ ماجدة صالح
د/ مصطفى أحمد مصطفى
د. نورهان الشيخ
د. هويدا عدلي
أ/ ولاء حنفي

القاهرة ٢٠٠٤

فهـــرس

رقم الصفحة

مقدمة المحرر ٧

الباب الأول

التحولات السياسية في شرق أوروبا: الملامح العامة ١٧

الفصل الأول: التجربـــة الديمقراطيـــة فـــى شـــرق أوربـــــا:
رؤية نظرية وتطبيقية. ١٩
د. حنان قنديل

الفصل الثانى: الإصـلاح البـرلمانى فى شـرق أوربا: الاتجـاهات
الأساسية وقراءة فى الأدبيات ٦٥
د. علي الصاوي

الفصل الثالث: تصـاعد التيـارات الاشـتراكية فى شـرق أوربـا:
الظاهرة والأسباب ١٢٥
د. ماجدة صالح

الباب الثانى

التحولات السياسية في شرق أوروبا: دراســات الحالـــة ١٨٧

الفصل الأول: إشكاليات التحول الديمقراطى فى روسيا ١٨٩
د. نوهان الشيخ

الفصل الثانى: التحول الديمقراطى فى بولندا ٢١٣
د. هويدا عدلي

الفصل الثالث: المسألة القومية فى أوربا الشرقية ٢٣١
د. ايفان ايفيكوفيتش

الباب الثانى

التحولات السياسية في شرق أوروبا: دراسات الحالـــة

الفصل الأول:

إشكاليات التحول الديمقراطى فى روسيا

د. نوهان الشيخ

الفصل الثانى:

التحول الديمقراطى فى بولندا

د. هويدا عدلي رومان

الفصل الثالث:

المسألة القومية فى أوروبا الشرقية

ايفان ايفيكوفيتش

الفصل الأول

إشكاليات التحول الديمقراطى فى روسيا

د. نوهان الشيخ*

مقدمة

بدأت إرهاصات التحول الديمقراطى فى روسيا فى فترة ما قبل انهيار الاتحاد السوفييتى، وذلك عندما طرح «جورباتشوف»، السكرتير العام للحزب الشيوعى، برنامجاً للإصلاح الداخلى الاقتصادى (البيروسترويكا) والاجتماعى (جلاسنوست) والسياسى (الديمقراطية). والديمقراطية عند جورباتشوف تعنى أن يلعب الأفراد دوراً أكثر فاعلية فى النظام السياسى والمنظمات الاجتماعية القائمة دون تغيير هذه الأخيرة. إلا أن الديمقراطية التى طرحها «جورباتشوف» ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك وانتهت بتبنى التعددية الحزبية، وإنهاء احتكار الحزب الشيوعى للنشاط السياسى فى مارس ١٩٩٠، وذلك بتعديل المادة (٦) من الدستور السوفييتى والتى تنص على أن «الحزب الشيوعى هو القوة القائدة للمجتمع السوفيتى ولكل أجهزة الدولة والمؤسسات العامة، بحيث تشير إلى الأحزاب السياسية بصفة عامة دون أى امتيازات للحزب الشيوعى.

وسوف يحاول هذا الفصل تقييم تجربة التحول الديمقراطى فى روسيا، وذلك بالنظر إلى عدة مؤشرات:

أولها: التعددية الحزبية، ومدى وجود أحزاب قوية قادرة على التواجد بفاعلية على الساحة السياسية، ومدى تبلور نظام حزبى فى روسيا وأهم ملامح هذا النظام.

ثانيا: طريقة تداول السلطة، وذلك من خلال تحليل الانتخابات الرئاسية (يونيو ١٩٩١، يونيو ١٩٩٦، مارس ٢٠٠٠) للوقوف على مدى انتظام هذه الانتخابات وما تتمتع به من حرية ونزاهة.

* مدرس العلوم السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

ثالثها: التوازن بين السلطات، ومدى قدرة السلطة التشريعية على العمل بفاعلية واستقلالية، خاصة فى ظل دستور عام ١٩٩٣، وما يتضمنه من سلطات وصلاحيات واسعة النطاق للرئيس فى مواجهة السلطة التشريعية.

رابعها: مدى احترام حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية، و ما تتمتع به وسائل الإعلام والصحافة من حرية واستقلالية.

أولاً: التعددية الحزبية ومدى حرية ممارسة النشاط السياسى:

بدأت إرهاصات التعددية الحزبية فى روسيا منذ ما قبل انهيار الاتحاد السوفييتى، حيث تعرضت قيادات الحزب الشيوعى منذ عام ١٩٨٩ لضغوط متزايدة من أجل إتاحة المزيد من حرية ممارسة النشاط السياسى، وذلك بتعديل المادة رقم (٦) من الدستور السوفييتى والتى كانت تنص على أن «الحزب الشيوعى هو القوة القائدة للمجتمع السوفيتى ولكل أجهزة الدولة والموسسات العام». وقد تم إلغاء احتكار الحزب الشيوعى للنشاط السياسى فى مارس ١٩٩٠، وذلك بتعديل المادتين (٦) و (٧) من الدستور، بحيث أشارتا إلى الأحزاب السياسية دون أى امتيازات للحزب الشيوعى.

وعقب المرسوم الذى أصدره يلتسين فى ٢٣ أغسطس بوقف نشاط الحزب الشيوعى، ثم مرسومه فى ٦ نوفمبر ١٩٩١، والذى يقضى بحظر نشاط الحزب، وحل هياكله التنظيمية، ظهرت العديد من الأحزاب، واتسع نشاطها ووجودها، حتى وصلت قبيل الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٣ إلى حوالى ٤٠ حزباً سياسياً[١]، ويمكن تصنيف الأحزاب السياسية فى روسيا على النحو التالى:

١- الأحزاب الليبرالية الديمقراطية:

تضم الأحزاب التى تؤيد سياسة الإصلاح الاقتصادى والتحول السريع لآليات السوق وتطالب بنظام ديمقراطى، وأهمها: حزب «الوحدة» الذى تأسس فى مطلع نوفمبر ١٩٩٩ قبيل الانتخابات التشريعية، ويترأسه وزير حالات الطوارىء «سيرجى شايجو»[٢]. ويعتبر حزب الرئيس، واستطاع الفوز بثانى أكبر عدد من المقاعد بعد الحزب الشيوعى فى

الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٩ . و «اتحاد قوى اليمين الإصلاحى» الذى يتزعمه «سيرجى كيريينكو» رئيس الوزراء الأسبق، وكتلة يابلوكو التى يتزعمها «جريجورى يافلنسكى» و«فلاديمير لوكين» . كذلك، «روسيا الديمقراطية»، وهى إحدى القوى التى قامت بالدور الأساسى فى دعم «يلتسين» خلال صراعه مع «جورباتشوف»، حتى أوصلته إلى رئاسة البرلمان (مجلس السوفييت الأعلى) ثم رئاسة الجمهورية. وتأسست فى أكتوبر ١٩٩٠، وتضم رجال الأعمال الجدد وكبار الموظفين فى الدولة والتكنوقراط وقطاعات من المثقفين المعادين للشيوعية. وقد شاركت الحركة فى الائتلاف الانتخابى الذى تكون باسم «خيار روسيا» بزعامة «يجور جيدار». كما تضم هذه المجموعة من الأحزاب من بينها: حزب الفلاحين الروس وتأسس فى سبتمبر ١٩٩٠ بزعامة «يورى تشيرنيشينكو»، والحزب الجمهورى، وحزب الشعب الوطنى، والحزب الديمقراطى الاشتراكى، والحزب الديمقراطى الدستورى، والحزب الديمقراطى الحر، وحزب الحرية الاقتصادية، وحركة الإصلاح الديمقراطى، والاتحاد الديمقراطى المسيحى، والحركة الديمقراطية المسيحية الروسية(٣) .

٢ - الأحـزاب الشـيوعية:

وأهمها الحزب الشيوعى لروسيا الفيدرالية الذى تأسس فى فبراير ١٩٩٣، ويتزعمه «جينادى زيوجانوف»، ويعتبر نفسه وريثاً للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى، ويعارض عملية الخصخصة العشوائية، ويرفض بيع الأراضى الزراعية وتملكها ملكية خاصة، كما أنه يناضل من أجل عقد معاهدة جديدة تعيد الروابط بين روسيا وبقية الجمهوريات التى كانت تشكل الاتحاد السوفييتى، ويؤكد على ضرورة اتباع سياسة خارجية مستقلة، وهناك عدد من الأحزاب الشيوعية الأخرى أقل وزناً وتأثيراً أبرزها: حزب عمال روسيا، وحزب العمال الاشتراكى، وحزب العمال الشيوعى الروسى، والحزب الروسى للشيوعيين، واتحاد الشيوعيين، والحزب الشيوعى الوحدوى للبلشفيك (وهو الاسم الذى عرف به الحزب الشيوعى السوفييتى حتى عام ١٩٥٢) .

٣ - الأحزاب ذات الاتجاه القومى:

وهى وإن كانت أقرب إلى توجهات السوق والقطاع الخاص، إلا أنها تقبل بوجود قطاع عام إذا اقتضته الضرورات الاقتصادية والمصالح الاجتماعية للطبقات الشعبية، وترفض عمليات نهبه تحت ستار الخصخصة، كما ترفض التبعية للغرب. وأهمها: الحزب الليبرالى الديمقراطى ويتزعمه «فلاديمير جيرونوفسكى»، وجبهة الخلاص الوطنى، والحزب الجمهورى القومى لروسيا.

٤ - أحـزاب الوسـط:

ويجمعها التوجه نحو بناء نظام ديمقراطى متعدد الأحزاب، واقتصاد مختلط للدولة بدور ترشيد للاقتصاد وبمساهمات ذات وزن مؤثر فى الإنتاج الزراعى والصناعى والخدمات الاجتماعية للمواطنين. وأهمها تكتل «الوطن كل روسيا» الذى تكون قبيل الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٩، ويتزعمه «يفجينى بريماكوف» رئيس الوزراء الأسبق و«يورى لوجكوف» عمدة موسكو. و «الاتحاد المدنى» الذى تأسس فى منتصف عام ١٩٩٢، ويتزعمه «أركادى فولسكى» رئيس اتحاد المنتجين الصناعيين، وكان مساعد السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفييتى فى عهد «أندربوف». كما تضم الحزب الزراعى، وحزب الشعب- روسيا الحرة، والحزب الديمقراطى لروسيا، واتحاد كل الروس، والحزب الديمقراطى الدستورى- حزب الحرية الشعبية.

وأهم ما يلاحظ على الأحزاب السياسية فى روسيا ما يلى:

- أنها محدودة العضوية، حيث وصلت فى بعض الأحيان كما هو الحال فى الحزب الديمقراطى الدستورى إلى ٣٠٠ عضو، ولا يوجد حزب يعتبر ذا قاعدة شعبية عريضة، ولعل أكبرها من حيث العضوية هو الحزب الشيوعى الذى يبلغ عدد أعضائه ٦٠٠ ألف عضو. وقد وضح ذلك خلال الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٣، حيث فشلت كثير من الأحزاب فى جمع الحد الأدنى من التوقيعات اللازمة لاشتراكها فى الانتخابات (توقيعات ٢٠٠,٠٠٠ ناخب مؤيد له) ليكون بمثابة دليل على جدية الحزب ووجود تأييد سياسى له.

فمن بين ٢١ حزب وكتلة حزبية كانت ترغب فى خوض الانتخابات، نجح ١٣ حزباً فقط فى ذلك. كما أن الكثير منها يفشل فى الحصول على نسبة ٥٪ اللازمة كحد أدنى لدخول البرلمان، فمن بين ٢٦ حزباً وكتلة خاضة انتخابات ١٩٩٩، نجح ٦ فقط فى تخطى هذه النسبة والوصول الى البرلمان. كذلك، يتضح ضعف النظام الحزبى أيضاً فى الانتخابات الرئاسية التى عادة ما يتنافس فيها المرشحون بصفتهم الشخصية وليست الحزبية. ولعل خبرة الشعب الروسى بالحزب الشيوعى أدت إلى فقدانه الثقة بالأحزاب وعدم إقباله عليها(٤).

– أنها تعتمد على شخص زعيم الحزب بدرجة كبيرة، ومعظمها ليست له فروع أو وجود فى كافة أنحاء روسيا. فعلى سبيل المثال، الحزب الديمقراطى الليبرالى الذى يعتبر من أكبر الأحزاب فى روسيا له فروع فى حوالى ١/٣ الأقاليم الروسية فقط. ولعل أكثر الأحزاب تنظيماً وقدرة على التنسيق هى ذات الاتجاه الشيوعى وأن كان انتشارها محدوداً أيضاً.

– فى ظل هذا التشتت والعدد الكبير من الأحزاب وما تعانيه من ضعف فى التنظيم وغموض فى البرامج، وفى ظل ما تشهده من عمليات انقسام واندماج مع غيرها من المنظمات والأحزاب، يصعب القول بأن هناك نظاماً حزبياً بالمعنى الواضح فى روسيا(٥). وهو ما دفع الرئيس بوتين إلى الدعوة إلى إقامة نظام فعال للأحزاب السياسية، وجعل ذلك أحد أهداف الدولة فى المرحلة المقبلة(٦).

ثانياً: طريقة تداول السلطة:

استحدث منصب رئيس الجمهورية فى روسيا الاتحادية فى مارس ١٩٩٠، حيث ألحق بالاستفتاء العام حول المعاهدة الاتحادية للاتحاد السوفييتى سؤال خاص بجمهورية روسيا الاتحادية حول انتخاب رئيس لروسيا مباشرة من جانب الشعب، وهو ما وافق عليه ٦٩,٨٪ من إجمال المصوتين. وأصبح «بوريس يلتسين»، رئيس البرلمان آنذاك، قائماً بأعمال رئيس الجمهورية حتى تم إجراء أول انتخابات رئاسية مباشرة فى ١٢ يونيو ١٩٩١.

ومنذ ذلك الحين، فإن آلية انتقال وتداول السلطة فى روسيا هى الانتخابات التى تميزت بالانتظام، والتنافسية، والنزاهة والحيدة.

فمن ناحية، يتم إجراء الانتخابات الرئاسية فى روسيا فى المواعيد المحددة لها سلفاً. فتم إجراء أول انتخابات عقب تحلل الاتحاد السوفييتى فى يونيو ١٩٩٦، وذلك بعد انتهاء مدة رئاسة يلتسين (٥ سنوات)، وفقاً لدستور عام ١٩٧٨ الذى كان معمولاً به حتى صدور الدستور الجديد عام ١٩٩٣، وذلك رغم محاولات المعارضة إجراء انتخابات مبكرة على نحو سيلى بيانه تفصيلاً فى جزء لاحق من الدراسة.

كذلك أجريت الانتخابات الرئاسية التالية فى مارس ٢٠٠٠، وهى وإن جاءت مبكرة عن موعدها المحدد (يونيو ٢٠٠٠)، إلا أن ذلك جاء وفقاً للدستور الذى يحدد مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر لانتخاب رئيس جديد، وذلك فى حالة استقالة رئيس الجمهورية (مادة ٩٢ من الدستور). وقد أعلن يلتسين استقالته فى الحادى والثلاثين من ديسمبر ١٩٩٩، وذلك قبل ستة أشهر من الموعد المحدد لانتهاء فترة رئاسته (٤ سنوات وفقاً لدستور عام ١٩٩٣)، وتم نقل جميع صلاحياته، وفقاً للدستور وبشكل سلمى إلى رئيس الوزراء «فلاديمير بوتين» الذى قام بالدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة فى ٢٦ مارس ٢٠٠٠.

كذلك شهدت الانتخابات الرئاسية فى روسيا درجة متزايدة من التنافسية. ففى الانتخابات الرئاسية الأولى التى أجريت فى يونيو ١٩٩١ فى ظل الاتحاد السوفييتى تنافس ستة مرشحين، هم: «بوريس يلتسين»، و«نيكولاى ريزخوف» الذى مثل الاتجاه الشيوعى المحافظ والمدعوم من الحزب الشيوعى، و«فاديم بكتين» وكان يمثل الاتجاه الإصلاحى المعتدل وعمل وزيراً للداخلية حتى عام ١٩٩٠. و«فلاديمير جيرونوفسكى» ذو الاتجاه القومى، و الجنرال «ألبرت مكاشوف» عضو مجلس نواب الشعب الروسى، و«أمان جيلدى تيلييف» رئيس سوفييت مقاطعة كيميروفو(٧).

وفى انتخابات يونيو- يوليو ١٩٩٦ تنافس عشرة مرشحين على منصب الرئاسة عبروا عن كافة القوى والتيارات السياسية القائمة فى روسيا، إلى جانب الطبقة الجديدة

من رجال المال والأعمال، وهم: «بوريس يلتسين» رئيس الجمهورية، و«جينادى زيوجانوف» زعيم الحزب الشيوعى الروسى، و «ألكسندر ليبيد» سكرتير مجلس الأمن القومى الأسبق، و «جريجورى يافلنسكى» زعيم كتلة يابلوكو ذات الاتجاه الاصلاحى المعتدل، و «فلاديمير جيرونوفسكى» زعيم الحزب الليبرالى الديمقراطى ذو التوجه القومى، و «سيفاتوسلاف فيودروف» وهو طبيب وجراح عيون ورئيس جمعية الصداقة الروسية البريطانية، و «ميخائيل جورباتشوف» الرئيس السوفييتى السابق، و «مارتن شاخوم» ذو التوجه الليبرالى، و «بوريس فلاسوف» بطل العالم الأسبق فى رفع الأثقال، ونائب سابق فى البرلمان السوفييتى وينتمى إلى الحركة القومية الروسية التى تعارض الغرب والشيوعية معاً، و «فلاديمير برنيتسالوف» وهو بليونير يمتلك أكبر شركات الأدوية والمستحضرات الطبية.

وقد تركزت المنافسة بين «يلتسين» و «زيوجانوف»، أما باقى المرشحين فقد كانوا من الناحية الفعلية خارج المنافسة. فقد وجه «زيوجانوف» خطابه فى حملته الانتخابية إلى كبار السن والفقراء والعاطلين الذين يعانون من تدهور مستويات المعيشة والتضخم وانخفاض القدرة الشرائية للروبل، وتقلص الخدمات الطبية والعلاجية المجانية، وقارن بين ما كان يتمتع به المواطن الروسى فى ظل الحكم الشيوعى وما يعانيه فى ظل حكم «يلتسين»، وكذلك بين الدور القيادى للاتحاد السوفييتى كقوة عظمى وتراجع هذا الدور فى ظل حكم «يلتسين». ومن ثم، فقد كان جزءاً من التأييد لزيوجانوف يرجع إلى رفض النظام القائم وسياسته التى أدت إلى تدهو اقتصادى واجتماعى وعدم استقرار سياسى.

وفى انتخابات مارس ٢٠٠٠، تنافس أحد عشر مرشحاً هم: «فلاديمير بوتين» القائم بأعمال رئيس الجمهورية، و «جينادى زيوجانوف» زعيم الحزب الشيوعى، و «ألكس بودبير يوزكين» زعيم «حركة الإرث الروحى»، و «أمان توليف» حاكم كيميروفو، و «قسطنطين تيتوف» محافظ «سامرا»، و «فلاديمير جيرونوفسكى» زعيم الحزب الليبرالى الديمقراطى، و «جريجورى يفيلينسكى» زعيم تكتل يابلوكو، و «جيرمان خروستالوف» رئيس حركة «الوفاق الاجتماعى»، و «يورى سكوراتوف» النائب العام السابق الذى قام يلتسين بتعليق منصبه بعد فشله فى عزله بسبب قيامه بمحاربة الفساد، و «عمر جبرانيلوف» وهو رجل أعمال، و «ستايسلاف جوفوروخين» وهو مخرج سينمائى(٨).

هذا، وقد تميزت الانتخابات الرئاسية فى المرات الثلاث التى أجريت فيها بالحيدة والنزاهة، ويتضح ذلك بالنظر إلى عدة حقائق:

– على الرغم من أن «يلتسين» لم يكن مرشح الحزب الشيوعى فى الانتخابات الرئاسية الأولى التى أجريت فى ظل الاتحاد السوفيتى فى يونيو ١٩٩١، ورغم الدعم والتأييد الذى كان يحظى به مرشح الحزب الشيوعى نيكولاى ريزخوف، فقد استطاع «يلتسين» الفوز فى هذه الانتخابات ومن الجولة الأولى حيث حصل على ٥٧٪ من الأصوات.

– كذلك، فإنه على الرغم من إحكام قبضة يلتسين على مقاليد السلطة فى روسيا، وتجنيد كل ما لديه من إمكانيات فى الحملة الانتخابية لعام ١٩٩٦، إلا أنه فشل فى الفوز فى الانتخابات من الجولة الأولى، حيث حصل على ٣٤,٨٣٪ من الأصوات مقابل ٣٢,١٣٪ لمرشح الحزب الشيوعى المعارض جينادى زيوجانوف، بل وتقدم «زيوجانوف» على «يلتسين» فى ٤٢ دائرة من أصل ٨٩ دائرة. كما أن فوز «يلتسين» فى الجولة الثانية جاء بنسبة ٥٣,٧٪ من الأصوات مقابل ٤٠,٤١٪ لزيوجانوف، وذلك رغم التحالف الذى أجراه «يلتسين» مع «ألكسندر ليبيد» الفائز بثالث أكبر نسبة من الأصوات فى الجولة الأولى (١٤,٧١٪) لجذب مؤيدى ليبيد إليه خاصة بعد خروجه من إطار المنافسة(٩).

– رغم فوز «بوتين» فى الجولة الأولى من الانتخابات التى أجريت فى مارس ٢٠٠٠ حيث حصل على ٥٢,٥٪ من الأصوات، إلا أن «زيوجانوف» حصل على نسبة يعتد بها (٢٩,٤٤٪)، ويرجع ذلك إلى الشعبية التى يحظى بها «بوتين» ومساندة العديد من القوى له.

على ضوء هذه النتائج، يصعب القول بحدوث تلاعب فى الانتخابات، خاصة مع وجود مراقبين دوليين وروس لضمان نزاهة الانتخابات، فعلى سبيل المثال، فإنه فى الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠ كان هناك ٥٠٠ ألف مراقب من الروس من بينهم ممثلو المرشحين والأحزاب السياسية، و ١٠٠٠ مراقب دولى من منظمات مثل الأمن والتعاون فى أوروبا والمجلس الأوربى، ومنظمات غير حكومية.

ثالثاً: التوازن بين السلطات:

فى إطار الحديث عن التوازن بين السلطات فى روسيا، فإنه من الضرورى التمييز بين مرحلتين أساسيتين. أولهما تمتد منذ انهيار الاتحاد السوفييتى وحتى صدور دستور عام ١٩٩٣، والثانية فترة ما بعد دستور عام ١٩٩٣.

١- فترة ما قبل صدور دستور عام ١٩٩٣:

خلال الفترة التى اعقبت انهيار الاتحاد السوفييتى فى ديسمبر ١٩٩١ وحتى صدور دستور جديد للبلاد فى ديسمبر ١٩٩٣، كانت روسيا محكومة بدستور ١٢ أبريل ١٩٧٨ الذى كان البرلمان (مؤتمر نواب الشعب) وفقاً له أعلى سلطة فى البلاد، وكان له الحق فى تغيير السلطات الممنوحة للرئيس أو تجريده منها، فالسلطات التى تمتع بها «يلتسين» حتى صدور دستور عام ١٩٩٣ هى سلطات استثنائية خولها له البرلمان (مؤتمر نواب الشعب الروسى) فى نوفمبر ١٩٩١، حيث سمح له بالحكم من خلال مراسيم رئاسية لها قوة القانون. بل وكان للبرلمان الحق فى عزل الرئيس بموافقة أغلبية الثلثين، فى حين لم يكن من حق الرئيس حل البرلمان(١٠).

ونظرا لهذه السلطات الواسعة التى امتلكها البرلمان فى مواجهة الرئيس الذى كان يريد نظاماً رئاسياً يتمتع فيه الرئيس بسلطات وصلاحيات واسعة النطاق، فقد شهدت روسيا صراعاً حاداً على السلطة خلال عامى ١٩٩٢- ١٩٩٣ بين الرئيس والبرلمان، أفضى إلى صدور دستور عام ١٩٩٣ الذى أعاد هيكلة النظام السياسى، وذلك بإحداث تغيير جذرى فى العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

فما إن بدأت الآثار السلبية لسياسة «يلتسين» الإصلاحية فى الظهور اقتصادياً واجتماعياً، حتى تصاعدت انتقادات البرلمان لبرنامج «يلتسين» الإصلاحى وللسياسة الاقتصادية التى اتبعها من ناحية، ولسياسته الخارجية من ناحية أخرى، والتى نظر إليها على أنها مذلة مخزية بالنسبة لدولة كانت حتى وقت قريب فى وضع مكافىء للولايات المتحدة. وقد وصلت حدة هذه الانتقادات إلى محاولة البرلمان إقصاء «يلتسين» عن السلطة، وذلك فى دورته الثامنة فى مارس ١٩٩٣، إلا أن هذا الاقتراح لم يحظ بأغلبية

الثلثين المطلوبة، وإن اقترب منها كثيراً ، مما أثار مخاوف «يلتسين»، نظراً لأن قادة البرلمان وعلى رأسهم «رسلان حسب اللاتوف» رئيس البرلمان، بدأوا فى مد سيطرتهم على السوفيتات المحلية استعداداً لتكرار محاولة لإقصائه عن السلطة(١١).

وفى محاولة من جانبه لتحجيم البرلمان والحفاظ على منصبه، قام «يلتسين» بالدعوة إلى إجراء استفتاء عام فى ٢٥ أبريل ١٩٩٣، والذى جاءت نتائجه مؤيدة لموقف «يلتسين» حيث عبر ٥٨,٧٪ عن ثقتهم فى الرئيس، و ٦٧,١٧٪ عن تأييدهم لإجراء انتخابات تشريعية مبكرة، فى حين وافق ٤٨,٤٩٪ فقط على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، أى أنهم اختاروا حل البرلمان وليس إقصاء الرئيس. إلا أن هذه النتائج لم تكن كافية لحل البرلمان، حيث قضت المحكمة الدستورية بأن الدعوة لإجراء انتخابات تشريعية جديدة لابد وأن تكون بموافقة أغلبية الناخبين المقيدين فى الجداول الانتخابية وليس بأغلبية من أدلوا بأصواتهم فى الاستفتاء والتى لم تتجاوز نسبتهم ٦٢,٩٪ من إجمالى الناخبين. مما اضطر يلتسين إلى إصدار مرسوم «الاصلاح الدستورى التدريجى فى روسيا» فى ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ والذى تضمن حل البرلمان، وإقرار الحكم الرئاسى المباشر لمدة ثلاثة أشهر حتى إجراء الانتخابات التشريعية فى ديسمبر، كما تضمن إيقاف المحكمة الدستورية التى تعتبر أعلى هيئة قضائية فى البلاد، وكذلك عزل حكام المقاطعات والأقاليم المعارضين له والمتحالفين مع البرلمان.

إلا أن رئيس البرلمان وعدداً من نوابه رفضوا مرسوم «يلتسين» واعتصموا داخل مبنى الكرملين، كما أعلنوا «الكسندر روتسكى» نائب رئيس الجمهورية رئيساً لروسيا. مما دفع «يلتسين» إلى استخدام القوة والاستعانة بالجيش لقمعهم، ونجح فى إلقاء القبض عليهم وسجنهم بتهمة تنظيم الاضطرابات العامة(١٢).

وقد كان ذلك بمثابة صفعة على جبين الديمقراطية الوليدة فى روسيا، ووضع العديد من علامات الاستفهام حول مدى مصداقية وجدية التحول الديمقراطى فى روسيا، وعما إذا كان هناك حدود لهذه الديمقراطية لا يمكن السماح بتجاوزها، أم هى بداية العودة إلى صورة أخرى من النظام التسلطى القائم قبل انهيار الاتحاد السوفيتى. وهو الشعور الذى تأكد بصدور دستور عام ١٩٩٣ الذى أعطى سلطات واسعة للرئيس فى مواجهة البرلمان.

٣ - هيكل النظام السياسى وفقاً لدستور عام ١٩٩٣:

تم تبنى الدستور الجديد بعد الاستفتاء عليه فى ديسمبر ١٩٩٣، وموافقة ٥٨,٤٪ ممن أدلوا بأصواتهم (٥٤,٨٪ من جملة الناخبين) على إقراره.

والنظام المعمول به فى روسيا فى ظل دستور ١٩٩٣ هو نظام رئاسى. فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ويتم انتخابه لمدة أربع سنوات، وذلك بالاقتراع العام السرى المباشر. ويشترط ألا يقل عمره عن ٣٥ سنة، ولا يجوز إعادة انتخابه لأكثر من مدتين متتاليتين.

ويعتبر الرئيس هو مركز الثقل فى النظام السياسى الروسى، ومحور عملية صنع القرار به، ويتضح ذلك من السلطات واسعة النطاق المخولة له بمقتضى الدستور. فهو الذى يمثل الدولة فى الداخل والخارج، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذى يشكل ويرأس مجلس الأمن القومى، ويقر السياسة الدفاعية للدولة. وهو الذى يقوم بإعلان الأحكام العرفية فى حالة تعرض الدولة للعدوان أو لأى تهديد مفاجىء، وإعلان حالة الطوارىء فى البلاد. وللرئيس حق تعيين رئيس الوزراء ونواب رئيس الوزراء والوزراء وعزلهم. ومن حقه حل الحكومة ككل إذا رأى ذلك ضرورياً. هذا إلى جانب أنه هو الذى يقوم بتعيين قضاة المحاكم العليا ومنها المحكمة الدستورية. كما أن له الحق فى الدعوة إلى إجراء انتخابات أو استفتاء عام، وكذلك اقتراح تعديل الدستور، واقتراح القوانين(١٣).

كذلك فإن الرئيس هو الفاعل الأساسى فى مجال السياسة الخارجية، فالرئيس هو الذى يحدد الخطوط العريضة واتجاهات السياسة الخارجية، وله حق إدارة المفاوضات وتوقيع المعاهدات الدولية. كما أن له حق تعيين وعزل الممثلين الدبلوماسيين لروسيا لدى الدول والمنظمات الدولية، وهو أيضاً الذى يتلقى أوراق اعتماد الدبلوماسيين الأجانب(١٤). هذا فى حين يقتصر دور البرلمان فى الشئون الخارجية على حق التصديق على المعاهدات الدولية وإلغاءها(١٥).

وعلى عكس الدستور السابق، حيث كان مؤتمر نواب الشعب الروسى (البرلمان) هو أعلى جهاز فى الدولة، فإن الرئيس فى ظل دستور عام ١٩٩٣ يتمتع بسلطات واسعة فى مواجهة البرلمان الذى يتألف من مجلسين: مجلس الاتحاد (المجلس الأعلى)، ومجلس

الدومـا (المجلس الأدنى). فـعلى حين لم يكن من حق الرئيس حل البـرلمان فى ظل الدستور السابق، منح دستور عام ١٩٩٣ للرئيس حق حل مجلس الدوما والدعوة لإجراء انتخابات جديدة وفى هذه الحالة يكون على الرئيس تحديد موعد إجراء هذه الانتخابات بحيث يتم تشكيل الدوما الجديد وبدء عمله فى فترة لا تتجاوز أربعة شهور من تاريخ حله، ولا يجوز حل الدوما خلال السنة الأولى من انتخابه وكذا فى فترة إعلان حالة الطوارىء أو الأحكام العرفية(١٦).

كما أنه فى حين كان من حق البرلمان فى ظل دستور عام ١٩٧٨ عزل الرئيس وذلك بأغلبية ٣/٢ الأعضاء، فإن الرئيس، فى ظل دستور ١٩٩٣، يتمتع بحصانة ولا يجوز اتهامه إلا فى حالة الخيانة العظمى أو الجرائم الخطيرة التى ترتكب ضد الدولة وبعد إجراءات معقدة يتم اتخاذها. فمجلس الاتحاد (المجلس الأعلى) هو صاحب الحق فى توجيه الاتهام للرئيس، وذلك بعد تأكيد المحكمة الدستورية العليا، ووجود أدلة على ارتكابه ما هو متهم به وبأن إجراءات الاتهام صحيحة. أما بالنسبة للدوما (المجلس الأدنى)، فإن قراره باتهام الرئيس لا يمر إلا بأغلبية ٣/٢ أعضاء الدوما، وبناء على رأى لجنة خاصة يكونها الدوما. وتجب موافقة مجلس الاتحاد على الاتهامات الموجهة من الدوما فى غضون ثلاثة أشهر وإلا اعتبرت مرفوضة(١٧).

وفى الواقع فإن الدور الرقابى للدوما على سلطات الرئيس وعلى الحكومة لا يمثل قيداً حقيقياً عليها. فعلى سبيل المثال، يمكن للدوما سحب الثقة من الحكومة وذلك بالأغلبية البسيطة. إلا أن الرئيس من حقه رفض قرار الدوما، وإذا عاد الدوما وعبر عن عدم ثقته فى الحكومة فى خلال ثلاثة أشهر، ففى هذه الحالة يمكن للرئيس إعلان حل كل من الدوما والحكومة. على حين تلزم موافقة الدوما على ترشيح الرئيس لمنصب رئيس الوزراء، فإن الدستور يعطى للرئيس الحق فى حالة رفض الدوما ترشيح الرئيس للمرة الثالثة بأن يقوم بتعيين رئيس الوزراء وحل الدوما والدعوة لانتخابات جديدة(١٨).

مما سبق يتضح أن مركز الثقل ومحور العملية السياسية فى ظل دستور ١٩٩٣ هو الرئيس الذى منح سلطات واسعة النطاق فى مجالى السياسة الداخلية والخارجية. وقد كان هذا مثاراً للجدل والنقد، حتى أن الرئيس السوفييتى السابق جورباتشوف علق على هذا بأن الرئيس الروسى يملك حالياً صلاحيات لم يملكها قيصر روسيا نفسه قبل الثورة

النشفية. يضاف إلى هذا، أن ٥٤,٨٪ فقط من جملة الناخبين هم الذين أدلوا بأصواتهم فى الاستفتاء الذى أقر هذا الدستور ووافق منهم ٥٨,٤٪، وبالتالى فهناك تشكيك فى مدى صحة الاعتداد بهذا الدستور. كما أن حوالى نصف الجمهوريات الروسية صوتت ضد الدستور الجديد(١٩).

وقد أدى هذا إلى استمرار الصراع والتوتر بين الرئيس والبرلمان، خاصة مع فوز المعارضة من القوميين والشيوعيين بأكبر عدد من المقاعد فى الانتخابات التشريعية لعامى ١٩٩٣ و ١٩٩٥ (انظر الجداول رقم ٢ و ٣). فقد تصاعدت حدة المطالب باستقالة «يلتسين» من جانب المعارضة فى البرلمان، خاصة مع تدهور حالته الصحية وعجزه عن أداء مهامه الرئاسية بفاعلية. وتكررت محاولات إقصاءه عن السلطة، ولعل أبرزها وآخرها تلك التى تمت فى مايو ١٩٩٩، قبل استقالته بعدة أشهر حيث وجه الشيوعيون والقوميون مجموعة من الاتهامات ليلتسين منها التسبب فى تفكك الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١، وسحق عصيان البرلمان عام ١٩٩٣، وإفساد الجيش، ومسئولية الهزائم الشيشان. إلا أن هذه التهم سقطت جميعاً، لأنها لم تحظ بتأييد أغلبية الثلثين المطلوبة فى الدوما. وبصفة عامة، فإن السلطات الواسعة التى منحها دستور ١٩٩٣ للرئيس والقيود التى وضعها على صلاحيات البرلمان فى توجيه الاتهام له حسمت الخلاف دائماً لصالح الرئيس.

ولكن مع تولى «فلاديمير بوتين» السلطة فى البلاد، خفت حدة الخلاف والتوتر بين الرئيس والدوما، وأصبح هناك قدر كبير من التفاهم والتوافق بين الجانبين. فقد استطاع بوتين، بتواضعه ومرونته وتقبله للآخرين، أن يجعل من نفسه رمزاً للحلول الوسط، و أن يجد لغة مشتركة مع الشيوعيين دون التخلى عن العلاقات الوثيقة مع الاتجاه اليمينى الليبرالى. مما أدى إلى وقف الهجوم والاتهامات المتبادلة بين الرئيس والدوما من ناحية، والتوافق الذى وصل إلى حد التحالف مع بعض القوى المعارضة من الشيوعيين، ويتأكد ذلك مما يلى:

- تأكيد بوتين على ضرورة أن تؤخذ مصالح الحزب الشيوعى بعين الاعتبار والتعامل معه باحترام، باعتباره القوة السياسية الكبرى التى تقف وراءها عشرات الملايين من الناخبين(٢٠).

– الصمت الذى التزمه الدوما فى أزمة غرق الغواصة النووية كورسك، وعدم مهاجمة شخص الرئيس «بوتين»، كما جرت العادة بالنسبة لسلفه، وذلك رغم ما أثارته من غضب الرأى العام والانتقاد الشديد من جانب الصحافة الروسية لبوتين، فقد انتقد «جينادى سيليزنيوف» رئيس الدوما ما وصفه بالتقصير فى بناء وصيانة الترسانة العسكرية الروسية بصفة عامة، ولكنه لم يشر إلى موقف «بوتين» من الأزمة(٢١).

– تحالف أنصار بوتين وممثلوه فى الدوما مع الشيوعيين لبسط سيطرتهم على المناصب الحساسة فى المجلس وتقاسمها فيما بينهم، حيث استحوذ الوحدة على اللجان البرلمانية الحساسة والمفصلية فى حين أستأثر الشيوعيون بمنصب رئيس المجلس(٢٢).

– موافقة الدوما على مشروع القانون الذى اقترحه بوتين حول اجراءات تعزيز السلطة المركزية وإضعاف الحكام المحليين وتفويضه فى المزيد من السلطات الرئاسية التى تتيح له عزل حكام الأقاليم. وكان «يلتسين» قد منح الأقاليم الروسية حكماً ذاتياً واسع النطاق مما أوجد طبقة من الحكام المحليين الأقوياء الذين يسيطرون على الضرائب والشرطة والإعلام والموارد الطبيعية المحلية. إلا أن مجلس الاتحاد (المجلس الأعلى)، الذى يتألف من حكام الأقاليم ورؤساء الجمعيات المحلية، رفض التصديق على القانون فى يونيو ٢٠٠٠ وهو ما يعنى استحالة تمريره إلا بإعادة موافقة ثلثى الأعضاء فى مجلس الدوما عليه(٢٣).

– تصديق الدوما على معاهدة (ستارت–٢) لنزع الأسلحة النووية فى أبريل ٢٠٠٠، وذلك بعد خطاب ألقاه «بوتين» فى الدوما حث فيه الأعضاء على التصديق، وحذر الولايات المتحدة بضرورة التمسك بالمعاهدات السابقة. وتبرز دلالة وأهمية ذلك بالنظر إلى رفض البرلمان التصديق على المعاهدة منذ توقيعها عام ١٩٩٣، ورغم تصديق الولايات المتحدة عليها عام ١٩٩٦. فقد لاقت المعاهدة معارضة شديدة من جانب المحافظين فى البرلمان الذين رأوا أنها تقوض النظام الدفاعى الروسى وتدمر المصالح الوطنية الروسية والأمن الروسى، وتعطى مزايا للولايات المتحدة على حساب روسيا، وأنها محاولة من جانب الغرب لترك روسيا بدون قدرات دفاعية وتجريدها من قدرتها على التأثير الخارجى، وأنها حيلة من جانبه للحفاظ على تفوقه على حساب روسيا. من

ناحية أخرى، رأى المعارضون لمعاهدة ستارت ٢ أن تنفيذ الالتزامات التى تقضى بها المعاهدة مكلف اقتصادياً خاصة فى ظل الأزمة الاقتصادية التى تعتصر روسيا(٢٤). هذا، إلى جانب احتجاج البرلمان على بعض السياسات الأمريكية، منها توسيع حلف الأطلنطى، والضربات الأمريكية على العراق ويوجوسلافيا، والتى نظر إليها باعتبارها تهديداً للمصالح الروسية وحلفائها التقليديين.

رابعاً: مدى احترام حقوق الانسان:

أفرد دستور عام ١٩٩٣ الفصل الثانى منه لحقوق وحريات الإنسان والمواطن، الذى تضمن التأكيد على الحقوق الاجتماعية والسياسية للمواطنين، وحرية الصحافة ووسائل الإعلام(٢٥). كذلك تضمن الدستور النص على إنشاء المحكمة الدستورية العليا، وذلك لمتابعة ضمان تطبيق نظام حماية حقوق الإنسان وحرياته، وهو ما اعتبر سابقة لم تعرفها دساتير الاتحاد السوفيتى السابق.

فى ظل هذه الضمانات الدستورية، تمتع المواطنون ووسائل الإعلام المختلفة فى روسيا بدرجات متزايدة من الحرية السياسية وحرية التعبير. ولعل موقف الصحافة الروسية وما وجهته من انتقادات شديدة للرئيس بوتين خلال أزمة الغواصة كورسك، وكذلك ما أثاره قرار المدعى العام فى يونيو ٢٠٠٠ باعتقال «فلاديمير جوسينسكى»، أحد كبار رجال الإعلام فى روسيا والذى يمتلك إمبراطورية إعلامية تشمل شبكة تليفزيون وإذاعة وصحف ومجلات بسبب أنشطته، من معارضة داخلية وخارجية، وما أدى إليه ذلك من سرعة إطلاق سراحه الذى تم بعد ٨ ساعات من توجيه الاتهام إليه، لهو أحد المؤشرات على ما تتمتع به وسائل الاعلام من نفوذ وحرية، وأنه لا عودة فى روسيا إلى قمع الحقوق والحريات العامة والسياسة خاصة بالنسبة للصحافة ووسائل الإعلام.

هذا، ويرى البعض أن الممارسات الروسية فى جمهورية شيشنيا وما تنطوى عليه من انتهاك لحقوق الإنسان، تضع علامة استفهام قوية حول مدى احترام حقوق الإنسان فى روسيا. إلا أن الحالة الشيشانية لها خصوصية معينة، ويجب النظر إليها فى إطار هذه الخصوصية. فقضية شيشنيا تمس صميم الأمن القومى الروسى، ووحدة وتماسك الكيان

الروسى، وليس من المتصور أن تسمح روسيا بانفصال شيشنيا، لأن ذلك يعنى انفراط العقد الروسى كما انفرط العقد السوفيتى من قبل. فمن المعروف أن روسيا دولة متعددة القوميات والأديان (حوالى ١٣٠ جماعة عرقية تنتمى إلى أكثر من ٤٠ عقيدة وديانة(٢٦)).

وهناك العديد من النزعات الانفصالية متفاوتة الدرجة والحدة لدى العديد من الأقاليم الروسية. ولعل هذا يفسر محاولة «بوتين» إصدار القانون السابق الإشارة إليه لتحجيم سلطة حكام الأقاليم. يضاف إلى هذا أهمية شيشنيا بالنسبة لروسيا، وذلك بالنظر إلى التداخل الجغرافى بينهما وللموقع الجغرافى لشيشنيا كمدخل لروسيا إلى البحر الأسود، وما تتمتع به تلك الجمهورية من موارد وثروات طبيعية ومعدنية ضخمة أهمها النفط والغاز الطبيعى.

كل هذا يفسر السلوك الروسى فى شيشنيا، والذى لا يهدف إلى انتهاك حقوق الانسان فى حد ذاته، ولكن إلى استمرار الاحتفاظ بشيشنيا فى إطار الاتحاد الروسى. وإن هذا لا يبرر ما ينطوى عليه هذا السلوك من انتهاك لحقوق الإنسان.

خاتمة: تقييم التجربة الديمقراطية فى روسيا:

من التناول السابق لبعض الموشرات الخاصة بتجربة التحول الديمقراطى فى روسيا، يتضح أن هناك بعض الإشكاليات التى تحول دون النضج الكامل لهذه التجربة لعل أهمها:

– ضعف النظام الحزبى على نحو ما سبق بيانه تفصيلاً، وذلك فى ظل التشتت والعدد الكبير من الأحزاب وما تعانيه من ضعف فى التنظيم وغموض فى البرامج، وفى ظل ما تشهده من عمليات انقسام واندماج.

– رغم نزاهة وحيدة الانتخابات الرئاسية، إلا أن انتقال السلطة من «يلتسين» إلى «بوتين» كان بمثابة الخلافة السياسية المتفق عليها. صحيح أن «بوتين» يتمتع بشعبية كبيرة إلاأن أحد أهم مصادر هذه الشعبية هو نجاح «يلتسين» وعدد من القوى داخل روسيا

فى إبراز «بوتين» باعتباره الأمثل لشغل هذا المنصب. كما أن استقالة «يلتسين» فى حد ذاتها ونقل صلاحياته واختصاصاته إلى «بوتين» قبل أشهر من الانتخابات الرئاسية عزز من موقفه، وفرص فوزه، حيث خاض الانتخابات «كرئيس» للجمهورية وبكل ما يتيحه هذا المنصب للمرشح من إمكانيات.

– أن التوافق والتفاهم الذى يسود العلاقة بين الرئيس والبرلمان لا يعنى أن الخلل فى التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لصالح الأولى قد انتفى، فمازال هذا الخلل قائماً طالما ظل العمل بدستور عام ١٩٩٣ سارياً. فلا يوجد فى روسيا فى ظل هذا الدستور نظام فعال للرقابة والتوازن بين السلطتين يضمن دوراً فعالاً مستقلاً للبرلمان.

– وأخيراً، وكما سبقت الإشارة تظل الحالة الشيشانية أحد علامات الاستفهام حول مدى الالتزام باحترام حقوق الإنسان فى روسيا.

إلا أن ذلك لا يقلل من حجم النجاح الذى حققته التجربة الديمقراطية فى روسيا، وما يمكن أن تحققه من نضج وتبلور فى المرحلة القادمة، وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات:

– إن انتقال السلطة عقب «يلتسين» تم، على أية حال، بطريقة سلمية ودستورية ومن خلال انتخابات حرة نزيهة.

– الاتجاه نحو بلورة نظام حزبى فعال يقوم على وجود حزبين كبيرين هما: حزب الوحدة (حزب الرئيس) الذى يمثل الاتجاه الليبرالى والحزب الشيوعى.

– استقرار العملية السياسية وذلك فى إطار التفاهم بين الرئيس والبرلمان، والاتفاق على قواعد هذه العملية، وعلى الخطوط العريضة للسياستين الداخلية والخارجية. فقد أعرب بوتين عن تأييده سياسة ليبرالية معتدلة فى المجال الاقتصادى، مؤكداً على دور الحكومة ومؤسسات الدولة فى دعم آليات السوق وخلق المناخ الملائم الاستثمار، وضرورة فرض النظام ومحاربة الفساد والجريمة وحماية الأمن الداخلى وحماية المواطنين الروس. كما أكد على أهمية وجود قبضة مركزية قوية والحد من سلطة حكام الأقاليم، وأبرز حرصه على استعادة روسيا لهيبتها كقوة عظمى ولمكانتها على الصعيدين الإقليمى والدولى، وضرورة تبوء روسيا مكاناً مناسباً فى صفوف الدول الكبرى فى القرن الحادى والعشرين، وكلها توجهات لاقت قبول واستحسان المعارضة بكافة تياراتها السياسية.

- استمرار الالتزام بحقوق الإنسان وحرية التنظيم والصحافة.

خلاصة القول، أن روسيا مقبلة على مرحلة أكثر نضجاً فى تطورها الديمقراطى، سوف تستفيد فيها من أخطاء الماضى وتعالج نقاط الضعف بها، خاصة مع وصول جيل جديد الى السلطة ورحيل آخر رموز النظام السوفيتى السابق متمثلاً فى شخص «يلتسين».

جدول (١)

زعماء الكتل والأحزاب داخل مجلس الدوما (١٩٩٣- ١٩٩٥)[٢٧]

	زعيم الكتلة أو الحزب	الكتـــلة أو الحـــزب	عدد المقاعد فى الدوما
*	المؤيدون للإصلاح :		
	يجور جيدر	خيار روسيا	٦٦
	(جريجورى يافلنسكى	كتلة يابلوكو	٢٧
	وفلاديمير لوكين)	حزب الوفاق والوحدة الروسية	١٩
	سيرجى شاخاريا)	الحركة الروسية للإصلاح الديمقراطى	٤
	جبريل بوبوف		١١٦
*	المعارضون للإصلاح :		
	فلاديمير جيرونوفسكى	الحزب الليبرالى الديمقراطى	٦٤
	جينادى زيوجانوف	الحزب الشيوعى	٤٨
	ميخائيل لابشين	الحزب الزراعى	٣٣
			١٤٥
*	اتجاه الوسط:		٢٣
	ألفيتينا فيدلوفا	نساء روسيا	١٥
	نيكولاى ترافكين	الحزب الديمقراطى لروسيا	٣
	أركادى فولسكى	الاتحاد المدنى من أجل الاستقرار والعدالة	٢
	فياتشيسلاف جريشين	كتلة الإنسانية والكرامة	٤٣
*	أحزاب أخرى :		١٣
*	المستقلون		١٢٧
			١٤٠
			٤٤٤

عدد المقاعد النهائية فى الدوما ٤٤٤ بدلاً من ٤٥٠ لأن هناك ٦ دوائر لم يستطيع أى من المرشحين فيها تحقيق الفوز بالأغلبية المطلوبة وذلك فى الانتخاب الفردى.

جدول (٢)

زعماء الكتل والأحزاب داخل مجلس الدوما

(١٩٩٥- ١٩٩٩)[٢٨]

	زعيم الكتلة أو الحزب	الكتـــلة أو الحـــزب	عدد المقاعد فى الدوما
*	المؤيدون للإصلاح : فيكتور تشرنوميردين (جريجورى يافلنسكى وفلاديمير لوكين) يجور جيدر	بيتنا روسيا كتلة يابلوكو خيار روسيا	٥٥ ٤٥ ٩ ١٠٩
*	المعارضون للإصلاح : جينادى زيوجانوف فلاديمير جيرونوفسكى ميخائيل لابشين نيكولاى ريزكوف	الحزب الشيوعى الحزب الليبرالى الديمقراطى الحزب الزراعى كتلة السلطة للشعب	١٥٧ ٥١ ٢٠ ٩ ٢٣٧
*	أحزاب أخرى : المستقلون		٢٧ ٧٧ ٤٥٠

جدول (٣)

زعماء الكتل والأحزاب داخل مجلس الدوما

(١٩٩٩- ٢٠٠٣)[٢٩]

	زعيم الكتلة أو الحزب	الكتلة أو الحزب	عدد المقاعد فى الدوما
*	المؤيدون للإصلاح : سيرجى شايجو (جريجورى يافلنسكى وفلاديمير لوكين)	الوحدة كتلة يابلوكو	٧٢ ٢١ ٩٢
*	المعارضون للإصلاح : جينادى زيوجانوف فلاديمير جيرونوفسكى	الحزب الشيوعى الحزب الليبرالى الديمقراطى	١١٣ ١٧ ١٣٠
*	المستقلون		١٤٢ ٤٥٠

هوامش الدراسة:

(١) Sakwa Sakwa Richard, **Russian Politics and Society,** (London: Routledge, 1993), p.54.

(٢) القبس، ١٩٩٩/١٢/٢١.

(٣) Hill, Ronald J.,The Soviet Union **op. cit.**, pp. 102-105.

(٤) Dawisha, Karen & Parrott, Bruce, **Russia and The New States of Eurasia,** (Cambridge: Cambridge University Press, 1994), p.131.

(٥) Lester, Jeremy, **Modern Tasrs and Princes: The Stuggle for Hegemony in Russia,** (London: Verso, 1995), pp.50-51.

(٦) عمان، ٢٠٠٠/٥/٢٨.

(٧) Sakwa Richard, **op. cit.**, p.47,427.

(٨) عمان، ٢٠٠٠/٣/٢٦.

(٩) **International Herald Tribune**, PP. 18-6,1996.

(١٠) Twining, David T., **Guide to the Republics of the Former Soviet Union,** (London: Greenwood Press, 1993), pp. 36-37.

(١١) Remington, Thomad F., "Representative Power and the Russian State," in Stephen White, Alex Pravda and Zvi Gitelman (eds), **Developments in Russia and Post-Soviet Politics**, (London: Macmillan, 1994), pp.64,77.

(١٢) Simes, Dimitri, "The Return of Russian History", **Foreign Affairs**, vol. 73, no. I (January-February 1994). p.67.

(١٣) "The Constitution of the Russian Federation", in Blaustein, Albert P. and Flanz, Gisbest H. (eds.), **Constitutions of the Countries of the World**, (New York: Oceana Publications), Chapter 4, Articles: 81, 83, 86, 88.

(١٤) **Ibid.**, Chapter 4. Article 85.

(١٥) **Ibid.**, Chapter 5, Article 106.

(١٦) **Ibid**., Chapter 5, Article 109.

(١٧) **Ibid**., Chapter 4, Article 93.

(١٨) **Ibid**., Chapter 6, Article 111,117.

(١٩) White, Stephen, "Introduction: From Communism to Democracy", in white and others (eds.), **op. cit**., pp. 15-16.

(٢٠) عمان، ١/٣/٢٠٠٠.

(٢١) الأهرام، ٢٣/٨/٢٠٠٠.

(٢٢) عمان، ١/٣/٢٠٠٠.

(٢٣) عمان، ٢٩ و ٣٠/٦/٢٠٠٠.

(٢٤) Lepingwell, John W.R., "START II and the Politics of Arms Control in Russia", **International Security**, vol. 20, no.2, (Fall 1995), pp.69-70

(٢٥) The Constitution of the Russian Federation, **op. cit**., Chapter 2, Articles: 19, 29, 44.

(٢٧) A. McFaul, Michael, "Is Russian Democracy Doomed? Explaining the Vote". **Journal of Democracy**. Vol.5. No.2, (AprIL 1994), PP.5-7

(٢٨) **Facts on File**, vol. 55, no. 2872, (December 1995), PP.994-995.

(٢٩) عمان، ٢٤/١٢/١٩٩٩.